

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الجيمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ١٤/١٠/١٩٨٦

١٩٨٦/١٠/١٥

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٩ صفر سنة ١٤٠٧ هـ . الموافق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٨٦ م . العدد ٣٤٣٢

## الفهرس

صفحة	
١٩٩٢	دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورته العادية
١٩٩٣	نظام رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ : نظام تشكيل محكمة بدائية في محافظة الطفيلة
١٩٩٤	نظام رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ : نظام تشكيل محكمة بدائية في محافظة المذفر
١٩٩٥	نظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٦ : نظام الاصدار الثاني من سندات مؤسسة المناطق الحرة
١٩٩٧	نظام رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٦ : نظام معدل لنظام المجلس الصحي العالي
١٩٩٨	نظام رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ : نظام معدل لنظام المكلفات المالية لاعضاء اللجان الفنية الخاصة بالمواصفات والمقاييس
١٩٩٩	نظام رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٦ : نظام معدل لنظام تفويض وتاجير اماكن الدولة
٢٠٠٠	نظام رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٦ : نظام معدل لنظام فني الاسنان
٢٠٠١	نظام رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ : نظام معدل لنظام معالجة تمسور الكلى
٢٠٠٢	محضر اجتماع اللجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة
٢٠٠٩	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٠١٨	تعليمات ترخيص ومواصفات العيادات البيطرية الخاصة
٢٠١٩	تعليمات بطاقة الانتخاب
٢٠١٩	تصحيح خطأ

مديرية المطابع العسكرية

محكمة العدل

نحو الحسين للفرد  $\frac{1}{2}$  والمملوكة للفردية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٧٨) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية اعتباراً من يوم السبت الواقع في الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٨٦ .

1987/10/10

## الحسين بن طلال

**وزير الداخلية**

## رجائي الدجاني

رئيس الوزراء

**زيد الرفاعي**

نحى الحسن بن طاهر نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢١

نامر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٦

### نظام تشكيل محكمة بداية في محافظة الطفيلة

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم

النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة بداية في محافظة الطويلة لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة بداية في محافظة الطفيلة ويكون مكان انعقادها في مدينة الطفيلة .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة بداية الطفيلة بحفاظة الطفيلة والاولية والاضمية والنواحي التابعة لها وفق ما هو مبين في الجدول رقم ١١ الملحق بنظام التنظيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ ، وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر تتعارض احكامه مع هذا النظام .

1987/9/21

## الحسن بن طلال

وزير  
الداخلية  
حسن الكايد

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
د. سامي جوده

نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم  
ووزير الدفاع بالوكالة  
عبد الوهاب المجالي

وزير المواصلات  
وزير العمل والتنمية  
الاقتصادية بالوكالة  
محي الدين الحسيني

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
وزير الخارجية بالوكالة  
نوقان الهنداوي

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط

وزير شؤون  
الأرض المحطة  
مروان دويين

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
ووزير الأسغال العامة بالوكالة  
مروان الحمود

وزير  
 الزراعة  
 المهندس أحمد نخخان

وزير التعليم العالي  
 ووزير الصحة بالوكالة  
 د. ناصر الدين الأسد

وزير الطاقة  
 والثروة المعدنية  
 د. هشام الخطيب

وزير  
 المالية  
 د. حنا عوده

وزير التكوين  
 والصناعة والتجارة  
 د. رجائي المشر

وزير الثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير المعدل رياض النكحة	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير التنقل رحالي الدجاني	وزير الشباب د. عبد الحيات
---	-------------------------------	-------------------------------	---------------------------------	---------------------------------

4-10-82 1400 0000 0000 0000 0000 0000

هــكـز افر الـفـصل



## نحس المحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١/٢١  
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٦

نظام تشكيل محكمة بداية في محافظة المرق  
صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم  
النظامية رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة بداية في محافظة المرق لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة بداية في محافظة المرق ويكون انعقادها في مدينة المرق .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة بداية المرق محافظة المرق والالوية والاضمية والنواحي التابعة لها وفق ما هو مبين في الجدول رقم ١٠ الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام اخر تتعارض احكامه مع هذا النظام .

١٩٨٦/١/٢١

## المحسن بن طهرل

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم وزير الدفاع بالوكالة عبد الوهاب الجبالي
--------------------------------	--	--

وزير المواصلات ووزير العمل والتنمية الاقتصادية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة نورمان الهادي
---	---

وزير الاوقاف والشؤون والعقارات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير شؤون الارض الحظرة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاشغال بالوكالة مروان الحمود
--	--	---

وزير الزراعة المهندس احمد دقشان	وزير التعليم العالي وزير الصحة بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة وزير الكهرباء د. هشام الخطيب	وزير المالية د. هادي جوده	وزير التجارة والصناعة د. رجائي المعشر
---------------------------------------	---	--	---------------------------------	---

وزير النقل د. عبد الحفيظ	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الاعلام والتعبئة والسياحة والآثار محمد الخطيب
--------------------------------	-------------------------------	------------------------------	--

## نحس المحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧  
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٨٦

نظام الاصدار الثاني من سندات مؤسسة المناطق الحرة  
صادر بمقتضى المادة ١٧ من قانون مؤسسة المناطق الحرة  
رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الاصدار الثاني من سندات مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزير	:	وزير المالية
المؤسسة	:	مؤسسة المناطق الحرة
الجلس	:	مجلس ادارة المؤسسة
رئيس المجلس	:	وزير المالية
المدير العام	:	مدير عام المؤسسة
الحافظ	:	محافظ البنك المركزي الاردني
البنك	:	البنك المركزي الاردني
السندات	:	سندات مؤسسة المناطق الحرة
الشخص	:	الصادرة بمقتضى احكام هذا النظام . مالك السند سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا .

المادة ٣ - يتم اصدار السندات على شكل سندات بسجلة .

المادة ٤ - للمؤسسة اصدار سندات مجموع قيمتها الاسمية ثلاثة ملايين دينار اردني لطرهها للاكتتاب العام وفق الشروط التالية :

- ان تكون السندات من فئة العشرة دنانير وبضماناتها .
- مدة السند ٦ سنوات اعتبارا من تاريخ اصداره .
- تكون الفائدة بنسبة ( سبعة ونصف في المائة ) من قيمة السند الاسمية وتدفع على تسطين بتساويين في السنة .
- يكون سعر اصدار السندات بواقع ( ١٠٠ ٪ ) من قيمتها الاسمية .
- يحدد تاريخ اصدار السندات واستحقاقها وواعيد قبول الاكتتاب فيها وتدفع اول مائة منها وتحدد نصوص السندات واوصافها واشكالها حسب ما يتم الاتفاق عليه بين المؤسسة والبنك .

المادة ٥ - يجوز للشخص غير المقيم في المملكة الاكتتاب في سندات الاصدار الثاني للمؤسسة ، ويحق له طلب تحويل قيمة السندات وفوائدها بالدينار الاردني او اية عملة اجنبية قابلة للتحويل .

المادة ٦ - تتمتع المؤسسة بدفع قيمة السندات الاسمية وفوائدها عند استحقاقها وجميع مصاريف اصدار او خدمة السندات وان ترصد قيمة السندات الاسمية وفوائدها ومصاريف اصدارها وخدمتها في موازنتها .

المادة ٧ - تكفل الحكومة دفع قيمة السندات والفوائد المستحقة عليها .

المادة ٨ - يحل السند توقيع كل من رئيس المجلس والمدير العام .

المادة ٩ - يتولى البنك المركزي نيابة عن المؤسسة اصدار السندات وادارتها وفقا للاتفاق بين البنك والمؤسسة .

المادة ١٠ - للمؤسسة ان تصدر اية تعليمات ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام وذلك بعد التشاور مع البنك .

١٩٨٦/٩/٢٧

## الحسن بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة د . سامي جودة	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاشغال العامة بالوكالة مروان الحمود	وزير المواصلات ووزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير التكوين والصناعة والتجارة وزير التخطيط بالوكالة د . رجائي المعشر	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د . الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير شؤون الارض المحطة وزير الخارجية بالوكالة مروان دودين
وزير الاعلام والثقافة والنันทاحة والآثار محمد الخطيب	وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة د . هشام الخطيب
وزير الشباب د . عيد الحجات	وزير النقل رجائي النجاني	وزير العدل رياض الشكمه

## الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٧

ناشر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٦

## نظام معدل لنظام المجلس الصحي العالي

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام المجلس الصحي العالي لسنة ١٩٨٦ ) ، ويقرأ مع النظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة ٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
د - رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية .

المادة ٣ - يلغى نص البند ٣ من الفقرة (١) من المادة ٦ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
١ - ٣ - معيد كلية الطب في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية .

١٩٨٦/٩/٢٧

## الحسن بن طلال

وزير الدولة للشؤون البرلمانية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة د . سامي جودة	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاشغال العامة بالوكالة مروان الحمود	وزير المواصلات ووزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير التكوين والصناعة والتجارة وزير التخطيط بالوكالة د . رجائي المعشر	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د . الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير شؤون الارض المحطة وزير الخارجية بالوكالة مروان دودين
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير الزراعة المهندس احمد دحقان	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة د . هشام الخطيب
وزير الشباب د . عيد الحجات	وزير النقل رجائي النجاني	وزير العدل رياض الشكمه

هــ



نحس المحسن بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١/١٩٨٦  
ناشر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٦

**نظام معدل لنظام تفويض وتاجير املاك الدولة**

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنويض وتأجير املاك الدولة لسنة ١٩٨٦) ، ويقرأ مع النظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظم الاصيلي باعتبارها ورد فيها مقرة (١) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - تؤجر وحدات وشقق الاسكان الوطني المخصصة لسكن الموظفين والمستخدمين العاملين في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفق التعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء ،

الحمد لله  
١٩٨٦/١/٤

## الحسن بن طلال

<p>وزير العمل والتنمية الاجتماعية</p> <p>المهندس خالد الحاج حسن</p>	<p>وزير دولة للشؤون البرلمانية</p> <p>د. سامي هوده</p>	<p>نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة</p> <p>عبد الوهاب المحالي</p>
---	--	--

وزير التكوين والصناعة والتجارة  
وزير التخطيط بالوكالة  
د. رهاقي العشر

وزير  
الإسكان العامة  
المهندس محمود الحوامدة

وزير الأوقاف والشؤون  
والقضايا الإسلامية  
د. الشيخ عبدالعزيز الغياط

وزير الاعلام والثقافة  
وزير السياحة والآثار  
محمد الخطيب

وزير التعليم العالي  
وزير المالية بالوكالة  
د. ناصر الدين الاسد

وزير  
التقني  
المهندس أحمد بختان

وزير الطاقة والثروة المعدنية  
وزير المالية بالوكالة  
د. هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
يوسف حمدان

وزير  
الشباب  
د. عبد الحات

وزير الداخلية  
رحالي الدجاني

وزير  
الصحة  
د. زيد حيزه

وزير  
المعدل  
رياض الشكحه

حكم ابن القيم

## نحسب الحسب للفقير من المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٦  
ناشر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام فني الاسنان

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام فني الاسنان لسنة ١٩٨٦ ) ويقرأ مع النظام رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وباطرا عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفي المادة ٥ من النظام الاصلي ويعاد ترتيب المواد ١٠٦٩٨٠٧٦٦ منه لتصبح ٦٤٥٤ ، ٦٤٥٧ ، ٩٨٤٧ على التوالي .

١٩٨٦/١٠/١٢

### الحسين بن طلال

وزير العمل  
والصحة الاجتماعية  
المهندس خالد الحاج حسن  
وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية  
د. سامي جوده  
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة  
عبد الوهاب المجالي

وزير شؤون  
الارض المحطة  
مروان دودين  
وزير الخارجية  
ظاهر المصري  
وزير المواصلات  
دوقان الهنداوي

وزير  
المالية  
د. حنا عوده  
وزير التكوين  
والصناعة والتجارة  
د. رجائي المعشر  
وزير الاشغال العامة  
ووزير الزراعة بالوكالة  
محمود الحوامدة  
وزير الاوقاف والشؤون  
والمندوبات الاسلامية  
د. الشيخ عبدالمعز الخطاط

وزير  
الميدان  
رياض الشكعة  
وزير الاعلام والثقافة  
والسياحة والآثار  
محمود الخطيب  
وزير النقل  
المهندس احمد حفيظ  
وزير التعليم العالي  
والثروة المعدنية  
د. ناصر الدين الاسد د. هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
يوسف حيدان  
وزير الشباب  
د. عبد الحميد  
وزير الداخلية  
رجائي الدجاني  
وزير التخطيط  
ظاهر كتمان  
وزير الصحة  
د. زيد حيرة

## نحسب الحسب للفقير من المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٦  
ناشر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام معالجة قصور الكلى

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام معالجة قصور الكلى لسنة ١٩٨٦ ) ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الاصلي بالفصاع تعريف كلمة ( المعالجة ) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :

المعالجة : تنقية دم المريض بواسطة جهاز الكلية الاصطناعية او النفاذ الخاوي وكذلك القيام بالاجراءات الطبية الاخرى التي لها علاقة بهرضه بما في ذلك العمليات الجراحية والفحوصات المخبرية والشعاعية والادوية والمبيت في المستشفى او في اي مؤسسة طبية اخرى يعينها الوزير في القطاعين العام والخاص .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (١) من المادة ٤ من النظام الاصلي بالفناء مظهرها والاستعاضة عنه بما يلي :  
١ - يشكل الوزير لجنة من ثلاثة اطباء يمين اقدم رئيسا لها على ان يكون اثنان منهم من اطباء الاختصاصيين من الوزارة او من خارجها وتساو بهذه اللجنة المهام التالية :

١٩٨٦/١٠/١٢

### الحسين بن طلال

وزير العمل  
والصحة الاجتماعية  
المهندس خالد الحاج حسن  
وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية  
د. سامي جوده  
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة  
عبد الوهاب المجالي

وزير شؤون  
الارض المحطة  
مروان دودين  
وزير الخارجية  
ظاهر المصري  
وزير المواصلات  
دوقان الهنداوي

وزير  
المالية  
د. حنا عوده  
وزير التكوين  
والصناعة والتجارة  
د. رجائي المعشر  
وزير الاشغال العامة  
ووزير الزراعة بالوكالة  
المهندس محمود الحوامدة  
وزير الاوقاف والشؤون  
والمندوبات الاسلامية  
د. الشيخ عبدالمعز الخطاط

وزير  
الميدان  
رياض الشكعة  
وزير الاعلام والثقافة  
والسياحة والآثار  
محمود الخطيب  
وزير النقل  
المهندس احمد حفيظ  
وزير التعليم العالي  
والثروة المعدنية  
د. ناصر الدين الاسد د. هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
يوسف حيدان  
وزير الشباب  
د. عبد الحميد  
وزير الداخلية  
رجائي الدجاني  
وزير التخطيط  
ظاهر كتمان  
وزير الصحة  
د. زيد حيرة

هكذا هو الحال



قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦ الموافقة على محضر اجتماع اللجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة الذي تم التوصل اليه خلال دورتها الرابعة المنعقدة في عمان للفترة من ٢٧ - ١٩٨٦/١/٢٩ بشكله التالي :

### محضر اجتماع اللجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة عمان ٢٧ - ٢٩/أيلول/١٩٨٦

استنادا الى احكام المادة الثامنة من الاتفاق التجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية والموقع في عمان بتاريخ ١٩٨١/٦/٨ عقدت اللجنة التجارية المشتركة اجتماعها الرابع في عمان خلال الفترة ما بين ٢٧ - ١٩٨٦/١/٢٩ وقد ترأس الجانب الاردني معالي الدكتور رجائي المعشر وزير الصناعة والتجارة وترأس الجانب التونسي معالي السيد صلاح الدين بن مبارك وزير الصناعة والتجارة بالجمهورية التونسية . ( قائمة بأسماء اعضاء الوفدين مرفقة ) .

وقد قام معالي السيد صلاح الدين بن مبارك خلال اقامته في عمان بقبلة دولة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء الاردني حيث نقل اليه تحيات اخيه السيد رشيد صفر الوزير الاول في الجمهورية التونسية .

وقد استعرض الجانبان خلال اجتماعات اللجنة المشتركة تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها وذلك في جو ودي تسوده روح الاخوة والتعاون والرغبة الصادقة لتحقيق المزيد من الانجازات وذلك ضمن الاكثيات المتاحة والمعطيات المتوفرة لدى الجانبين ، وعلى اساس المصلحة المتبادلة ، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اتفق الجانبان على ما يلي :

#### أولا - في مجال التبادل التجاري :

١ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما للتطور المحوظ الذي شهدته العلاقات التجارية بين البلدين مع الملاحظة ان ما تم تحقيقه بين البلدين في مجال التبادل التجاري خلال الفترة السابقة لم يرق الى مستوى طموحاتهما لذا فان الجانبين ايمانا بضرورة تسريع وتطوير التبادل التجاري بين البلدين بما يحقق اهدافهما قد اتفقا على ما يلي :

١ - زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وبصورة تكافئة ليصل خلال السنة القادمة الى (٤٠٠) مليون دولار أمريكي مناصفة بين البلدين .

ب - اتخاذ كافة الوسائل المتاحة لتسهيل التبادل التجاري بينهما شريطة مراعاة الانظمة والقوانين المرعية والنافذة في كلا البلدين .

ج - التأكيد على الخطوة الايجابية التي تم اتخاذها بموجب المحضر الثالث للجنة المشتركة والموقع في تونس بتاريخ ٩/أيلول/١٩٨٥ والمتناول باعفاء كافة منتجات البلدين من رسوم التعريفية الجبركية والتي تعتبر انتاجا أساسيا في التعامل التجاري بينهما ، ونظرا للظروف الاقتصادية الحاضرة التي يمر بها كلا البلدين وللمعالجة هذه الظروف ضمن الاكثيات والمعطيات المتوفرة لهما فقد وافق الجانبان على اخضاع بعض السلع الوطنية لكلا البلدين والمبينة في القائمتين رقم ١ و ٢ والمرفقتين في هذا المخضر لرسوم التعريفية الجبركية حين تبادلها بين البلدين .

٢ - أكد الجانبان على مبدأ إعطاء الامتياز في الاستيراد والتصدير للسلع المنتجة في كلا البلدين عند تساويها بمنتجات الدول الأخرى .

٣ - اتفق الجانبان على :

١ - إعانة معرض للمنتجات الاردنية في تونس ومعرض للمنتجات التونسية في عمان سنويا يسمح خلاله بالبيع المباشر للجمهور وبالنسبة لعام ١٩٨٧ تخصص لكل معرض مبلغ (٢) مليوني دولار أمريكي ولتقبل هذا المبلغ مئاة البضاعة (سي كذا) في البلدين .

ب - استثناء السلع التي تباع في هذه المعارض من احكام الفترة (ج) من البند ١ من هذا المحضر بحيث تمنح الاعفاء الكامل من الرسوم الجبركية .

٤ - أبدى الجانب الاردني رغبته بضرورة الاسراع في استكمال اجراءات تسجيل الادوية لدى الجهات التونسية المختصة تمهيدا لبيعها الى تونس وقد امان الجانب التونسي في هذا الشأن بأنه سيسمح للادوية الاردنية بدخول الاسواق التونسية من طريق العطاءات التي تطرحها مؤسسات القطاع العام التونسي (المستشفيات) وقد تم فعلا احالة بعض هذه العطاءات على شركات اردنية . اما فيما يتعلق بتسجيل الادوية الاردنية المعدة للاستعمال من قبل القطاع الخاص التونسي فقد وعد الجانب التونسي بامطتها الامتضية في التسجيل باستكمال الاجراءات اللازمة قصد تسجيلها وابلاغ الجانب الاردني بنتيجة هذه الاجراءات في موعد اقصاه نهاية نوفمبر عام ١٩٨٦ .

٥ - أبدى الجانب التونسي استعداده في زيادة حجم مستورداته من البوتاس الاردني خلال عام ١٩٨٧ وفي السنوات اللاحقة وضمن مبدأ المعاملة التفضيلية وقد أبدى الجانب الاردني ترحيبه بذلك .

٦ - أبدى الجانب الاردني رغبته في تبادل اقامة المراكز التجارية في كل من عمان وتونس خلال هذا العام وتخصيص حصة سنوية للبيع لكل منهما لا تقل عن (٥) مليون دولار أمريكي لكل مركز يسمح لهما باستيراد منتجاتهما الوطنية وبيعها . وقد وعد الجانب التونسي بدراسة هذا المقترح واعلام الجانب الاردني برأيه في اقرب وقت ممكن .

٧ - اتفق الجانبان على انشاء لجنة تسمى ( لجنة التعاون التجاري الصناعي الاردني التونسي المشترك ) وتكون مهامها تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والصناعية بين تونس والاردن عن طريق كل من الاتحاد التونسي للصناعات والتجارة واتحاد غرف التجارة الاردنية وغرفة صناعة عمان . ويكلف كل اتحاد في البلدين بوضع مشروع اللوائح الداخلية الخاصة لهذه اللجنة .

كما تم الاتفاق على عقد جلسة فيما بين ممثلين عن الطرفين في تونس وبدعوة كريمة من الاتحاد التونسي للصناعات والتجارة لاستكمال الاجراءات التأسيسية لهذه اللجنة وذلك في وقت يحدده الطرفان فيما بعد .

٨ - أبدى الجانب التونسي رغبته في تكثيف التعاون بين البلدين في مجالات تزويد الاردن بعربات نقل البضائع للسكك الحديدية وسفن وقوارب خفر السواحل وعن رغبته في المشاركة في مطامات توريد هذه الاجهزة التي تطرح في الاردن . وقد رحب الجانب الاردني بهذه الرغبة ووعد ببذل كافة الجهود لتسهيل مساهمة الجانب التونسي في هذا المجال .

٩ - حدد الجانب التونسي غرف التجارة لاصدار شهادات المنشأ وادارة الجمارك للمصادقة عليها كما حدد الجانب الاردني غرف التجارة او الصناعة لاصدار شهادات المنشأ ووزارة الخارجية للمصادقة عليها .

وبهذا الشأن أبدى الجانب التونسي رغبته في اعفاء الفواتير المصاحبة للسلع التونسية من التصديق عليها من قبل السفارة الاردنية في تونس . وقد وعد الجانب الاردني بدراسة هذا الاقتراح وابداء الرأي بشأنه مستقبلا .

#### ثانيا - في مجال التنسيق الصناعي

اتفق الجانبان على ما يلي :

١ - دراسة اقامة المشاريع الصناعية المشتركة الجديدة في البلدين وخاصة منها التي تستخدم المواد الأولية المحلية مثل الزيوت النباتية والفوسفات والاملاح مع منح هذه المشاريع الاعفاءات والتسهيلات اللازمة والتي تعمل على تحسين الجدوى الاقتصادية لها وفتح اسواق البلدين لمنتجات هذه المشاريع .

٢ - العمل على تنسيق الخطط الصناعية وتوفير التكامل والتنسيق وعدم الازدواجية في تنفيذ المشاريع القطرية .

٣ - حث الجهات المختصة والمنعنية في كلا البلدين على المساهمة المشتركة في المشاريع القائمة في البلدين والتي تكون اسواق البلدين او المواد الأولية المتوفرة في اي منهما سببا لاتجاهها .

٤ - وضع خطط العمل المشتركة وتوقيع بروتوكولات التعاون وتبادل الخبرات والامكانيات بين المراكز العلمية والتكنولوجية ومؤسسات البحث والتطوير في البلدين ودعم المراكز المختصة وابراز نشاطاتها المشتركة الى حيز الوجود .

## ثالثاً - في مجال النقل الجوي .

بالاستناد الى الاتفاق الثنائي للنقل الجوي بين البلدين اتفق الجانبان على زيادة اوجه التعاون والتنسيق في مجالات النقل الجوي والطيران وضرورة حل جميع الامور المطلة بينهما في هذا المجال .

## رابعاً - في المجال السياحي

١ - ابدى الجانبان ارتياحهما لتوقيع البلدين على بروتوكول التعاون في المجال السياحي الذي يهدف الى تشجيع وتوسيع المبادلات السياحية وتبادل الخبرات والخبراء في هذا المجال .  
ويحث الجانبان الجهات المختصة في كلا البلدين بالاسراع على تشكيل اللجنة المشتركة لوضع برنامج تنفيذي من شأنه تحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا البروتوكول .  
وفي هذا الشأن وافق الجانبان على تبادل مشروع برنامج عمل تنفيذي لدراسته من قبل اللجنة السياحية المشتركة في اجتماعهما القادم .

خامساً - يخضع هذا المحضر لموافقة حكومتي البلدين عليه ويصبح ساري المفعول من تاريخ تبادل الاشعارات بموافقة الحكومتين عليه .

حرر في عمان في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر / ايلول عام ١٩٨٦ .

عن حكومة الجمهورية التونسية	عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
السيد صلاح الدين بن مبارك	الدكتور رجائي المعشر
وزير الصناعة والتجارة	وزير الصناعة والتجارة

## الوفد التونسي

الرئيس  
معالي السيد صلاح الدين بن مبارك  
الاعضاء :

- ١ - سعادة السيد سعيد بن مصطفى
- ٢ - السيد حسني التومي
- ٣ - السيد مكي مكي
- ٤ - السيد حسين بوزر
- ٥ - السيد عبد الحيد بن عطوش
- ٦ - السيد رضا البارونسي
- ٧ - السيد نور الدين الحناشي
- ٨ - السيد محمد الصحراري

وزير الصناعة والتجارة  
السفير التونسي في عمان  
مدير التعاون الاقتصادي والتجاري بوزارة الصناعة والتجارة .  
مدير مساعد للتعاون الدولي/وزارة الخارجية .  
مدير عام مركز النهوض بالصادرات .  
رئيس مصلحة بالادارة العامة للجبارك .  
المستشار التجاري في السفارة التونسية في عمان .  
مدير بالمصلحة المركزية للبلاد التونسية .  
ممثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة .

## الوفد الاردني

الرئيس  
معالي الدكتور رجائي المعشر  
الاعضاء :

- ١ - السيد غازي ديباب
- ٢ - السيد شوقي حدادين
- ٣ - السيد عامر الهنداوي
- ٤ - السيد يعقوب الفزاري
- ٥ - السيد عمر حراسيس
- ٦ - السيد هاني بنعامين
- ٧ - الانسة مها الفاهوم
- ٨ - السيد عبدالاله الطباع
- ٩ - السيد سعيد معنوق
- ١٠ - السيد طلال القاضي

وزير الصناعة والتجارة  
مدير التعاون الاقتصادي وتنمية الصادرات / وزارة الصناعة والتجارة .  
مدير التجارة / وزارة الصناعة والتجارة  
رئيس قسم العلاقات الاجنبية / وزارة الصناعة والتجارة  
رئيس قسم العلاقات العربية / وزارة الصناعة والتجارة  
مديرية الرسوم الجمركية  
وزارة الجمارك  
مساعد نائب المدير العام للعلاقات الدولية  
مستشار في وزارة السياحة  
مفتي وزارة الصناعة  
عضو مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية الاردنية  
رئيس قسم العلاقات العربية

## قائمة رقم - ١ -

السلع التونسية التي تخضع لرسم التعريف الجبركية

اسم السلعة	بند التعريف الجبركية
١ - الاحذية	٢/٦٤ ، ١/٦٤
٢ - الملابس واهزة التبريد	١٥/٨٤
٣ - اجهزة التلفزيون	١٥/٨٥
٤ - سراويل الجينز ( بنطلون )	٢/٦١ ، ١/٦١
٥ - السجاد والموكيتات	٢/٥٨
٦ - السيارات والباصات	٢/٨٧



## قائمة رقم ٢ -

السلع الاردنية التي تخضع لرسم التعريف الجبركية

اسم السلعة	بند التعريف الجبركية
١ - اصناف التجارة الدقيقة	٢٧/٤٤
٢ - المسجود والمكيك	٢/٥٨
٣ - الات الفسيل	٤٠/٨٤
٤ - صند عاج عظم ومصنوعاتها	٥/٩٥
٥ - صور اصلية مطبوعة او مطبوعة بالضغط او بالحفر ( ليتوغرافيا )	٢/٩٩
٦ - الثلاثيات	١٥/٨٤

معالي الدكتور رجائي المعشر المحترم

وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية

تحية طيبة ...

بالاشارة الى المباحثات الاقتصادية التي جرت بين وفدي البلدين والتي انتهت اليوم الى التوقيع على محضر اللجنة التجارية المشتركة الرابع والموقع في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ ورغبة في تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين البلدين فقد تم الاتفاق على ان يقوم الجانبان بمنح رخص استيراد لسلعها الوطنية والتي سبق ايقامها من قبلها والمبينة في القوائم المرفقة بهذا الكتاب رقم ٣ و ٤ وفقا للقواعد التالية :-

- ١ - يتم منح هذه الرخص من قبل الجانبين بصورة متوازنة فيما اجابلية .
- ٢ - تعلى هذه السلع من الرسوم الجبركية وبموجب احكام الفقرة ١ من البند اولا من محضر الاجتماع الثالث للجنة الاردنية التونسية التجارية المشتركة والموقع في تونس بتاريخ ١٩٨٥/٩/٩ .
- ٣ - تمنح هذه الرخص بموجب القوانين والانظمة المرمية في كلا البلدين وفي موعد اقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تبادل الاشعار بموافقة حكومي الجانبين على المحضر الرابع للجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة الموقع في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ .
- ٤ - يعتبر هذا الكتاب جزءا لا يتجزأ من محضر اجتماع اللجنة التجارية المشتركة الرابع المشار اليه في البنود ٣ اعلاه .

ارجو معاليكم ابلافي موافقتكم على ذلك .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عن حكومة الجمهورية التونسية  
صلاح الدين بن مبارك  
وزير الصناعة والتجارة

التاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩

معالي السيد صلاح الدين بن مبارك المحترم وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية التونسية تحية طيبة ...

يسرني ان انهي الى معاليكم انني قد تسلمت كتابكم المؤرخ في ١٩٨٦/٩/٢٩ ونصه كالآتي :  
بالاشارة الى المباحثات الاقتصادية التي جرت بين وفدي البلدين والتي انتهت اليوم الى التوقيع على محضر اللجنة التجارية المشتركة الرابع والموقع في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ ورغبة في تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين البلدين فقد تم الاتفاق على ان يقوم الجانبان بمنح رخص استيراد لسلعها الوطنية والتي سبق ايقامها من قبلها والمبينة في القوائم المرفقة بهذا الكتاب رقم ٣ و ٤ وفقا للقواعد التالية :-

- ١ - يتم منح هذه الرخص من قبل الجانبين بصورة متوازنة فيما اجابلية .
- ٢ - تعلى هذه السلع من الرسوم الجبركية وبموجب احكام الفقرة ١ من البند اولا من محضر الاجتماع الثالث للجنة الاردنية التونسية التجارية المشتركة والموقع في تونس بتاريخ ١٩٨٥/٩/٩ .
- ٣ - تمنح هذه الرخص بموجب القوانين والانظمة المرمية في كلا البلدين وفي موعد اقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تبادل الاشعار بموافقة حكومي الجانبين على المحضر الرابع للجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة الموقع في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ .

٤ - يعتبر هذا الكتاب جزءا لا يتجزأ من محضر اجتماع اللجنة التجارية المشتركة الرابع المشار اليه في البنود ٣ اعلاه .  
اتشرف بابلانكم موافقتي على ما جاء في كتابكم هذا  
وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

١٩٨٦/٩/٢٩

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
الدكتور رجائي المعشر  
وزير الصناعة والتجارة

## القائمة رقم ٣ -

السلع التونسية المطلوب اصدار رخص استيراد لها من الجانب الاردني

## اسم السلعة

- ١ - موكيكت
- ٢ - احذية
- ٣ - ثلاثيات
- ٤ - تلزيونات
- ٥ - جينز
- ٦ - عطور ومواد تجبييل
- ٧ - زيتون اسود
- ٨ - ملابس مختلفة
- ٩ - نصف مقطورات
- ١٠ - ذرق : مواد اولية

محضر الاجتماع

## القائمة رقم - ٤ -

## السلع الاردنية المطلوب اصدار رخص استيرادها من الجانب التونسي

## اسم السلعة

- ١ - مباتيح واباريز كهربائية
- ٢ - ثوابل للاخذية
- ٣ - حقائب عسكرية وحقائب للخيم العسكرية
- ٤ - صناديق وشنط من النسيج
- ٥ - شنط مدرسية وحقائب متنوعة
- ٦ - مادة خام من السيليولوز
- ٧ - اوراق من الالمنيوم
- ٨ - مثالي سي تينال
- ٩ - مواد وقطع من الالمنيوم
- ١٠ - ابواس خلاصة
- ١١ - غسالات
- ١٢ - بطاريات جافة
- ١٣ - انتيكتات تلفزيون
- ١٤ - مواد كهربائية للاشارات
- ١٥ - ابر طبية من البلاستيك (عظام)
- ١٦ - اجراس كهربائية
- ١٧ - اخذية رياضية
- ١٨ - مواد بلاستيكية متنوعة
- ١٩ - سلاكم الالمنيوم
- ٢٠ - عريكات اطفال

قرار رقم - ٨ - لسنة ١٩٨٦  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتبح الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١١٤٩٤/٨ تاريخ ١٤٠٦/١/١٧ الموافق ١٩٨٥/١٠/٢٢ من قانون تطوير وادي الاردن رقم ١٨/١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت مؤسسة الاقراض الزراعي تلك حق تنفيذ الدين بحق المدين الذي يتصرف بوحدة زراعية في وادي الاردن او اغوار الكرك او اية مناطق اخرى تشرف عليها سلطة وادي الاردن وبهـ بالزيادة العلنية وتل ملكيتها للجهة التي ترسو عليها الزيادة في حالة تخلله عن الوفاء بالتزامه للمؤسسة ام ان المؤسسة لا تستطيع ان تمارس هذا الحق في ضوء احكام المواد القانونية المشار اليهـ

لدى الاطلاع على النصوص القانونية المطلوب تفسيرها نجد ان المادة ١٣ من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ١٩٦٣/١٢ قد نصت :

( تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كالمال الخزينة العامة وحقوقها ، وللمؤسسة حق الامتياز في كافة ديونها ومطالبها ، على اموال المدين والكيل المتقولة وتفسير المتقولة سواء اكانت مرهونة لديها او غير مرهونة وذلك لاستيفاء حقوقها وتكون ديون المؤسسة المقرضة منها او المرحلة اليها من المؤسسات السابقة بمنزلة وفي الدرجة الاولى وللمؤسسة ان تطلب تحصيلها وتسبق القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الابيرية او بموجب نظام خاص تضعه المؤسسة ، هذا بالإضافة الى حقها في بيع اموال المدينين وكلانهم غير المتقولة بجميع الطرق القانونية .

ونصت المادة ٢٨ من هذا القانون : ( لا يسرى اي حظر يفرض على بيع الاراضي الزراعية من نوع الميري المومن عليها على جميع فروض المؤسسة التي دعت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون او التي ستدفع بعده .

ونصت المادة ٢٢/ل من قانون تطوير وادي الاردن رقم ١٨/١٩٧٧ لا يحق للمتصرف بيع حقوق تصرفه في الوحدة الزراعية بأي حال من الاحوال وباية صورة كانت لتغير السلطة ويعتبر باطلا كل عقد بيع يتم خلافا لذلك ، وعلى السلطة ان تشتري من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة الزراعية ، ويشترط في ذلك ان لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافا اليها قيمة التصنيكات ..... الشيخ .

يتبين من هذه النصوص ان قانون تطوير وادي الاردن هو احدث من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي وقد الفى بمقتضى احكام المادة ٤ من احكام القوانين السابقة عليه المتعارضة مع احكامه ، وهو يتعلق بالوحدات الزراعية المشمولة بالقانون فيعد خاصا بهذا النوع من انواع اموال المدين .

وبما ان المادة ٢٢/ل من قانون تطوير وادي الاردن قد منعت المتصرف بالوحدة الزراعية من ان يبيعها بأي حال من الاحوال وباية صورة من الصور الا للسلطة فيعتبر هذا النص شاملا للبيع الذي يجريه المتصرف برضاه والبيع الذي يجري تنفيذا لعقد تامين الدين .

بناء عليه فلا يحق لمؤسسة الاقراض الزراعي بيع حصة المدين الموضومة تامين دينها بالمزاد العلني وانما لها الحق في بيعها لسلطة وادي الاردن حسب احكام المادة ٢٢/ل من قانون تطوير وادي الاردن وتستوفي دينها من ثمن الوحدة .

هذا ما تقرره بصدد المواد المطلوب تفسيرها

قرار صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦/٩/٢٩ .

مفتو	مفتو	مفتو
مفتو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
نسيب هازر	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان

مفتو	مفتو
مفتو رئيسة الوزراء المستشار في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عبد الرؤوف هابدين	ميسى طناش



## قرار رقم ٩ - لسنة ١٩٨٦

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ت/١/١٩٨٠ تاريخ ١٤٠٦/١/١٤ هـ الموافق ١٩٨٦/٥/١٢ لتفسير المادة الخامسة من نظام موظفي سلطة الكهرباء والمادة ٢٣/ج/١ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة وذلك لبيان ما اذا كان لمجلس ادارة سلطة الكهرباء الصلاحية باعطاء زيادة سنوية لموظف الدرجة الاولى الذي وصل راتبه اعلى مربوطها لمدة حددها الاقصى خمس سنوات تقياسا على المادة ٢٣/ج/١ من نظام الخدمة المدنية .

لدى الاطلاع على المادة الخامسة من نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ نجد نصها كالتالي:  
١ - تحدد درجات الموظفين المصنفين ورواتبهم الاساسية وزياداتهم السنوية كما يلي :-

الدرجة الاولى من ٢٠٥ - ٢٧٧ على اساس ان الزيادة السنوية ثابتة فئاتهم .  
نصت المادة ٢/ب من النظام المذكور تنافيا لتطبيق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي السلطة في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام . وتحقيقا لذلك يمارس مجلس ادارة السلطة صلاحية مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ... الخ .

ونصت المادة ٢٣/ج/١ من نظام الخدمة المدنية المعدلة يستحق الموظف الذي يمضي مدة سنة في السنة السالبة من الدرجة الاولى/١ الزيادة السنوية المقررة للدرجة متولدة انصافا خمس سنويات .

يبين من النصوص سالفة الذكر ان نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية قد عين الدرجات وكنت اعلاها الدرجة الاولى بينما نصت المادة ٢٣ من نظام الخدمة المدنية على ان الدرجة الاولى هي الاولى/١ والاولى/ب بينما ليس في نظام موظفي سلطة الكهرباء درجة الاولى/١ .

وبما ان الفقرة ج/١ من المادة ٢٣ من نظام الخدمة المدنية تتعلق بالدرجة الاولى/١ التي ليس لها مقابل في نظام موظفي سلطة الكهرباء فلا يجوز الاستناد الى الفقرة ب) من المادة الثالثة من نظام موظفي سلطة الكهرباء لتطبيق احكام الفقرة ج/١ من نظام الخدمة المدنية على الدرجة الاولى من نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية .

بناء على ما تقدم فليس لمجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية اعطاء زيادة سنوية لموظف الدرجة الاولى الذي وصل راتبه اعلى مربوطها لمدة حددها الاقصى خمس سنويات .

هذا ما نقرره بصدد تفسير النصوص المطلوب تفسيرها قرارا صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦/١/٢٩ م .

مضو	مضو	مضو
مضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	مضو
نسيب مسازر	رئيس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان
مضو	مضو	مضو
مضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	مضو
مدير دائرة التخطيط المؤسسي	عيسى طلائع	مضو
جمال راتب محمد زبيح		

## قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ت/١/١٩٨٠ تاريخ ١٤٠٦/٥/١٦ هـ الموافق ١٩٨٦/١/٢٦ لتفسير المادة ٦٤ من قانون التربية والتعليم والمادتين (٨ و ١٣) من نظام المراكز الثقافية وبيانها اذا كانت هذه النصوص تجيز للمراكز ان تقوم بتسجيل بعض طلاب المدارس واخذ اجور منهم مقابل تدريس المناهج والكتب المدرسية المقررة ام ان دور هذه المراكز يقتصر على عقد الدورات المهنية التي تشتمل على المعرفة والمهارات التي لا تقوم المدارس بتعليمها .  
لدى الاطلاع على نصوص المواد المشار اليها اتفقا نجد ما يلي :

نصت المادة ٦٤ من قانون التربية والتعليم :  
« جميع المؤسسات التعليمية الخاصة على اختلاف انواعها ومستوياتها خاضعة لاشراف الوزارة وتوجيهها لتحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن وخاضعة لراقبتها لتنفيذ احكام هذا القانون شأنها في ذلك شأن المؤسسات التعليمية الحكومية » .

ونصت المادة (٨) من نظام المراكز الثقافية رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ :  
« لا يجوز اجراء اي تغيير في المعلمين في المركز او منهج الدراسة فيه او تبديل المدير والمسؤول الا بموافقة الوزير الخطية على ذلك التغيير او التحويل » .  
ونصت المادة (١٣) من هذا النظام :

« تشترط موافقة الوزير على الدورات والمناهج التي ينوي المركز تطبيقها وللوزير تحديد مستويات الدراسة ونوع المناهج في المركز ومحتوا الزمنية وشروط قبول الطلاب في كل دورة من الدورات » .  
وبما ان هذا النظام صادر بمقتضى المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم ، فاننا نثبت معاني العبارات والكلمات المعرفة بمقتضى المادة الثانية منه :

تعني عبارة ( مؤسسة تعليمية ) كل مدرسة او معهد او مركز .  
تعني كلمة ( مدرسة ) كل مؤسسة اشتملت على مرحلة او اكثر من مراحل التعليم العام بانواعه المخططة وتعلم فيها اكثر من عشرة اشخاص تعليميا منتظما ويقوم بالتعليم فيها معلم او اكثر .  
وتعني كلمة ( مركز ) كل مؤسسة اشتملت على انواع من انواع المعرفة والمهارات لا يدخل في المصطلحات السابقة ولا يتقيد المركز بسن او مدة معينة .

ونصت المادة (١٧) من نظام المراكز الثقافية :  
« يعطى الطالب الناجح في فحص المستوى الذي تعده الوزارة وتشرف عليه شهادة تصدرها الوزارة » .  
يبين مما تقدم ان المركز الثقافي يقوى تدريس المعرفة والمهارات التي لا تدخل في اختصاص المدرسة .  
وبما ان تدريس المناهج والكتب المدرسية المقررة يدخل في اختصاص المدرسة كما هو مبين في تعريف كلمة ( المدرسة ) فان ما ينبغي على ذلك ان ليس للمراكز الثقافية تدريس الكتب المدرسية والمناهج المقررة .  
هذا ما نقرره بصدد تفسير النصوص المشار اليها .

قرارا صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦/١/٢٩ م .

مضو	مضو	مضو
مضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	مضو
نسيب مسازر	رئيس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان
مضو	مضو	مضو
مضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	مضو
مدير دائرة التخطيط المؤسسي	عيسى طلائع	مضو
جمال راتب محمد زبيح		

١- إذا صدر أي قرار بحق أي موظف بموت مرتبط بمقتل الخدم في الحكومة أو الجهة المودة في أثناء سيران ذلك العقد مما يستوجب عزله أو تخفيفه عن العمل أو اعتباره قائداً وظيفته فإنه يظل ملزماً بدفع النفقات التي تكبدتها خزانة الدولة أو الجهة التي تولت الإنفاق عليه أثناء البعثة .

ب- يكون الموظف الذي يقدم استقالته قبل اكتمال مدة الخدمة التي تعهد أن يخدمها مع الحكومة أو الجهة التي نسبت إيفاده حسب شروط العقد ملزماً بذلك الشرط وتسرير عليه أحكام الفقرة السابقة التي تطبق بحق الموظف الذي يعتبر قائداً وظيفته حتى لو قبلت استقالته من المرجع المختص .

ونصت المادة (٤) :

ب - إذا انتهى المبعوث دراسته وأصيب بعمالة أو مرض يمنع من القيام بالوظيفة بناء على تقرير طبي من اللجنة المختصة في المملكة يُسمى عندهذا من جميع التزامات المبعثة :

وكذلك نجد أن المادة ٤٣ من هذا النظام قد نصت :

أن من قواعد التفسير أنه لا يجوز تفسير نص من القانون بمعزل عن باقي النصوص الأخرى وإنما يفسر كوحدة متكاملة .

ولذا فإن الموظف الذي يجبل نفسه على التساعديعتبر مخالفا لزمه وعليه أداء النفقات التي انفتحت عليه لقاء بمقتسه . وما يؤكد هذه النتيجة النص الوارد في المادة الرابعة من قانون تنفيذ الالتزامات المالية المنطلة بالعموميين التي خولت رئيس لجنة المبيعات أن يأمر بتحصيل المبالغ التي تم استئجارها على المبعوث ومن يهمله أن لم يكن معفورا في ظلمه .

مضو  
عضو  
رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
نقيب الشدكان

مضو  
عضو  
الرئيس الثاني لحكمة التمييز  
صلاح ارشيدات

**مفتي**                      مفتي  
مستشار القانوني في ديوان الموظفين          رئيس حيوان التشريع برئاسة الوزراء  
**هشام السرايبي**                      عيسى طرابلس

« الهبة تمليك مال أو حق ماله ، لآخر حال حياة المالك دون عوض » .

نمت المادة { 1 } من قانون الاراضي : ليس للشخص المتصرف بأرض مشتركة أن يتصرف من حصته مجازا ولا يبدل بدون إذن خليفه وشريكه والا فذلك الشريك صلاحية بان يأخذ تلك الحصة من الشخص الذي اخذها لمدة خمس سنوات ببدل المثل حين الطلب.. الخ » .

وأما المسألة التاسعة من قانون التصرف فإن حكمها ينحصر في منع المتصرف بإضرار أميرية من أن يوقلها أو يبيع بها ما لم يتم تملكه إياها فحسب ولا يتناول حكمها باقي تصرفاته فيها .

وبما أن قانون الأراضي يجيز بالنص الصريح للتصرف بأرض أميرية أن يفرغها للمير ببدل أو بدون بدل وبما أن أراغ حق التصرف للمير بلا بدل يعني هبة هذا الحق فإن التصرف بأرض أميرية أن يهب حق تصرفه للمير بدون

هذا ما نقرره بصدد تفسير النصوص القانونية المشار إليها آنفا .

قرار أصدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦/٩/٢٩ .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	الرئيس الثاني لحكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
نجيب الرشدان	صلاح ارشدات	نجيب الرشدان

مجلس  
مجلس



قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتسابه رقم ب ل ٧١٠/٢/٢ تاريخ ١٤٠٦/٥/٥ الموافق ٨٦/١/١٥ لتفسير المادة ١٢ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم (١٩٥٥/٢) لبيان ما اذا كانت احكامها تنطبق على الموظفين بعقود بمصفة عالية ام يقتصر انطباقها على من يستغنى عنه لمرضه او عدم كفائته او عدم لياقته او الفاعوليتته او استقالته ، وفي حالة انطباقها عليهم بمصفة عالية :

١ - هل تنطبق على الموظفين بعقود المعارين من وظائف بمصفة في احدى الوزارات .  
٢ - على الموظفين بعقود المنتظمين من قانون الضمان الاجتماعي ام يشترط لانطباقها بالنسبة لاية مدة من مدد الخدمة ان تكون تلك المدة غير منتفعة من الضمان الاجتماعي .

لدى الاطلاع على المادة (١٢) من النظام المشار اليه اتفنا نجد انها تنص :  
« ان كل موظف لا يتم الحد الأدنى لدة الخدمة التي تؤهله لنيل راتب تقاعد وكل موظف غير تابع للتقاعد يمنح مكافأة من صندوق البلديات عند انتهاء خدماته وفقاً للشروط التالية :

١ - اذا توفي او استغنى عنه لمرضه ، ويسبب عدم كفائته او لياقته او الفناء وظيفته وقد اكمل خدمة ثلاث سنوات او اذا ترك الخدمة بالاستقالة وقد اكمل خدمة عشر سنوات يمنح ورتبه الشرعيون في حالة الوفاء ويعطى هو في الحالات الأخرى مكافأة مقدارها ( ١٢ من ١ ) من مجموع الرواتب التي تقاضاها من كل سنة من سني خدماته ، الا انه لا تمنح أية مكافأة للموظف الذي يستقيل تخلصاً من العزل المشار اليه في الثانية .

٢ - يحرم من المكافأة كل موظف يعزل من الخدمة نتيجة اذنته بجريمة جزائية او نتيجة اجراءات تأديبية يحقه باستثناء العزل لعدم الكفاءة او اللياقة نصت المادة (٦) من هذا النظام : الأشخاص الآتي ذكرهم موظفون تابعون للتقاعد جميع موظفي البلديات المصنفين الا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يخوله حق التقاعد ... الخ .

نص المادة ٧٣ من قانون الضمان الاجتماعي باستثناء ما نص عليه مراعاة في هذا القانون :

١ - تعادل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء بمقتضى هذا القانون مكافأة نهائية الخدمة القانونية المقررة وفقاً لاحكام قانون العمل المعمول به .

ب - يلتزم صاحب العمل بإداء مكافأة نهاية الخدمة وأية حقوق أخرى مستحقة بمقتضى أي قانون او نظام او اتفاق للعاملين لديه او المستحقين من المصدات السابقة لتطبيق احكام هذا القانون عند انتهاء خدمة كل عامل في أي وقت من الاوقات .

يتمين ما تقدم ان موظفي البلديات اما ان يكونوا تابعين للتقاعد او غير تابعين له بالقسم الاول منهم يشمل الموظفين المصنفين والموظفين بعقود دخولهم حقوق التقاعد والقسم الثاني يشمل الموظفين غير المصنفين او من كان يخدم بمقتضى عقد لا يخوله حق التقاعد ( انظر قرار الديوان الخاص رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ ) .

وبما ان صدر المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم قد قررت استحقاق موظف البلدية بمكافأة عند انتهاء خدمته اذا لم ينل راتب تقاعد سواء اكان من التابعين للتقاعد ام غير تابع له بانه يقتضي تطبيق حكمها المطلق مادام انه لم يرد في هذا القانون ما يقيد هذا الاطلاق مراعاة او دلالة .

بناءً عليه فان الموظف بعقد يستحق مكافأة نهاية الخدمة اذا لم ينل راتب تقاعد من خدمته في البلدية ، اما الحالات الواردة ذكرها في الفقرة الاولى من المادة (١٢) من النظام المشار اليه انما وردت على سبيل التمهيد لا الحصر ذلك لانها بينت حالات انتهاء الوظيفة وهي :

١ - الوفاة .

٢ - المرض .

٣ - عدم الكفاءة .

٤ - عدم اللياقة .

٥ - الفناء الوظيفي .

٦ - الاستقالة .

ولم تذكر حالة انتهاء خدمة الموظف بانتهاء مدة عقدهم انه بهذه الحالة أولى بالمكافأة من يعزل لعدم الكفاءة او اللياقة ومعلوم ان من قواعد التفسير استنتاج من باب أولى ويصمد به اعتلاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها لان علة الحكم في الحالة الأولى تكون أكثر توافقاً منها في الحالة الثانية . ومن جهة أخرى فالمادة المشار اليها حصرت حالات حرمان الموظف من المكافأة بما يلي :

- ١ - الاستقالة تخلصاً من العزل .
- ٢ - العزل من الخدمة نتيجة اذنته بجريمة جزائية .
- ٣ - العزل باجراءات تأديبية باستثناء العزل لعدم الكفاءة او اللياقة .

اذن لا وجه لحرمان الموظف من المكافأة في غير الحالات الثلاث سالفة الذكر اعمالاً لاطلاق النص الوارد في صدر هذه المادة .

اما فيما يتعلق بالموظف بعقد والذي يعار من وظيفة بمصفة باحدى الوزارات فهو خلال مدة اعارته موظف في البلدية يلتزم بواجباتها ويمنح بحقوقها وامتيازاتها المقررة لموظفي البلديات وتطبق عليه احكام المادة ١٣ المبينة آنفاً .

ويؤيد ما ذهبت اليه تعريف الموظف في نظام موظفي البلديات من انه : كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة وتستخدمه البلدية في خدمة داخلية في ملاكها الخاص بالموظفين .  
اما بخصوص قانون الضمان : بما ان التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي تعادل مكافأة نهاية الخدمة ، فان الموظفين الذين ينتفعون من هذا القانون لا يستحقون مكافأة نهاية الخدمة من البلدية عن المدة اللاحقة لتاريخ تطبيق هذا القانون عليهم . اما المدة السابقة لهذا التاريخ فيلزم البلدية اداء ما يصيب هذه المدة من مكافأة نهاية الخدمة للموظف .  
بناءً على ما تقدم نقرر بالاكثارية ما يلي :

١ - تنطبق المادة ١٣ من نظام موظفي البلديات ومكافآتهم على الموظفين بعقود الذين لم ينالوا راتباً تقاعدياً من امانة العاصمة .

٢ - وتطبق ايضاً على الموظفين بعقود المعارين لامانة العاصمة من وظائف بمصفة في احدى الوزارات .

٣ - ولا تنطبق احكامها على الموظفين المنتظمين من قانون الضمان الاجتماعي الا بالنسبة لدة الخدمة السابقة لتطبيق هذا القانون عليهم .

قرار صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦/٧/٢٩ .

عضو : رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
عضو : الرئيس الثاني لمحكمة التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز  
عضو : نقيب محكمات التمييز

حكم من الفصل

## قرار المخالفة

من كل من السيد عيسى طهاني رئيس ديوان التشريع

في رئاسة الوزراء والسيد عبد الرؤوف عابدين

المستشار في ديوان التشريع

اننا نخالف الاكثية المحترمة من ناحية واحدة فقط ، وهي ان احكام نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافاتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ بصورة عامة والمادة ١٣ منه بصورة خاصة لا تنطبق على الموظفين المعالين لامانة العاصمة وذلك للأسباب التالية :-

١ - ان كلمة (موظف) الواردة في المادة ١٣ من النظام المشار اليه قد جاوزت في محلها التعريف الوارد لها في المادة ٢ من النظام نفسه حيث ان التعريف يشمل (الموظف التابع للتقاعد) ، في حين ان كلمة (الموظف) في المادة ١٣ تشمل الموظف التابع للتقاعد ولكنه لم يكمل مدة الخدمة التي تؤهله للحصول على راتب تقاعد ، كما تشمل الموظف غير التابع للتقاعد اصلاً .

٢ - ولذلك فانه لا بد من الرجوع الى احكام نظام موظفي امانة العاصمة رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ للوقوف من خلاله على الدلول القانوني الصحيح لكلمة (الموظف) ويتبين في المادة ٢ من النظام المذكور نرى انها تنص على ان ( الموظف ) هو كل شخص يعين في الامانة بقرار من المرجع المختص حسب احكام هذا النظام .

وبناء على ذلك فان المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافاتهم لسنة ١٩٥٥ انما تنطبق على الموظف الذي (يعين) في امانة العاصمة كموظف أصيل فيجب ان يقتضى احكام نظام موظفي الامانة ، سواء كان تعيينه كموظف مصنف او غير مصنف او بمعد او كموظف مؤقت ، وهي اقسام موظفي الامانة الاصليين يقتضى احكام المادة ٥ من نظام موظفي الامانة .

وأما الموظف المعال من جهة اخرى لامانة العاصمة فلا يتم تعيينه في الامانة بقرار من اي مرجع من المراجع المختصة بتعيين اي موظف من اقسام موظفي الامانة المنصوص عليها في المادة ٥ المشار اليها ، بل ان الموظف (المعال) يباشر عمله في الامانة استنادا الى قرار اعارته سواء اتخذ من الجهة المعيرة وحدها ، او من قبلها ومن قبل الامانة معاً .

هذا ، ولو عدنا الى المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي الامانة ومكافاتهم لسنة ١٩٥٥ لرأينا انها تنص على مطلعمها على ( ان كل موظف لا يتم الحد الأدنى لدة الخدمة التي تؤهله لنيل راتب تقاعد ، وكل موظف غير تابع للتقاعد يمنح مكافاة من صندوق البلديات وفقاً للشروط التالية ) :

ومن الثابت من الناحية القانونية ان مدة خدمة الموظف المعال من اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة عامة اخرى داخل المملكة تعتبر بكلها خدمة مقبولة للتقاعد لدى الوزارة او الدائرة التي اعارته ، في حين ان الموظف غير المصنف ، اي غير التابع للتقاعد ، لا تجوز اعارته اصلاً وكذلك الموظف بمعد اذ من غير المقبول ان تنص شروط معد استخدامه على ذلك ، وتبيننا لذلك فان القصد من مطلع المادة ١٣ المشار اليها هو موظف الامانة الذي يستحق او لا يستحق راتب تقاعد فيها .

وبناء على جميع ما سبق بيانه فان القصد من (الموظف) في المادة ١٣ من نظام تقاعد ومكافات موظفي البلديات رقم لسنة ١٩٥٥ هو ( الموظف المعين اصلاً في امانة العاصمة سواء في وظيفة تابعة للتقاعد او غير تابعة للتقاعد ، ولا تنطبق على اي موظف يعال للامانة حتى ولو تم تنظيم مقدراته للعمل فيها ، وهو اجراء لضرورة له من الناحية القانونية ، ولا يغير من صفة او حقوق او واجبات (الموظف المعين) شيئاً .

١٩٨١/١/٢٩

المستشار في ديوان التشريع  
عبد الرؤوف عابدينرئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء  
عيسى طهاني

## قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ب/١٦/١٢ تاريخ ١٤٠٦/٢/٢٠ الموافق ١٩٨٥/١١/٣ ب/ من قانون المجاري العامة رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٦ من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ وبيانها اذا كانت المادة الاولى تعطل احكام الثانية ام لا .

لدى الاطلاع على النصوص القانونية نجد ان المادة ٦/ج من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ المعللة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ قد نصت : تعلى المنظمة جميع الضرائب والرسوم الحكومية بها في ذلك رسوم الطابع .... الخ

ونصت المادة ٤ من قانون المجاري العامة رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ .

١ - تخضع جميع العقارات باستثناء المقرات المخصصة للعبادة في منطقة اي بلدية ومنطقة تنظيمها لدفع مساهمة سنوية مقدارها ٤ ٪ من بدل صافي ايجارها السنوي والمقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات التي يعينها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير بـ يستوفى مبلغ المساهمة المشار اليه في الفقرة السابقة سنوياً ولدة عشرين سنة ابتداء من التاريخ الذي يعلن عنه الوزير بالنسبة للعقارات القائمة ومن تاريخ اكتمال العقارات التي تنشأ بعد ذلك التاريخ سواء كانت بمغارة من ضريبة الابنية والاراضي او غير مغارة وتجبى هذه المساهمة من قبل وزارة المالية مع ضريبة الابنية والاراضي وتحول للبلدية .

ونصت المادة ١٦/ج من القانون المذكور على الغاء اية مادة في اي تشريع اخر التي تعارض فيه احكامها مع احكام هذا القانون .

وورد في قرار الديوان الخاص رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر تفسيراً لقانون المجاري العامة رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بان المساهمة السنوية المنصوص عليها في هذا القانون في حقيقتها ضريبة .

لدى تدقيق النصوص القانونية نجد ان قرار الديوان الخاص كان تفسيراً لقانون المجاري العامة لسنة ١٩٦٥ وليس تفسيراً لحكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ولذلك بعد جزء من القانون السابق وليس جزء من قانون المجاري العامة رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ عملاً بالمادة ١٢٣ من الدستور التي تعتبر لقرار التفسير بمفعول القانون المسر . وأما بخصوص المساهمة المنصوص عليها في المادة الرابعة فانها تجبى من قبل وزارة المالية وتدفع للبلدية ذات العلاقة بمعنى انها ليست من الضرائب الحكومية فلا تشملها احكام المادة ٦/ج من قانون التعاون بامضاء المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية .

وبما ان المادة ١٦/ج من قانون المجاري العامة المشار اليه انما قد نصت على الغاء اية مادة في اي تشريع اخر الى المدى الذي تعارض فيه احكامها مع احكام هذا القانون .

ولما كان قانون المنظمة التعاونية يتعارض مع قانون المجاري العامة بخصوص المساهمة المشار اليها انما لا يعتبر منسوخاً .

بناء على ما تقدم نقرر بان المنظمة مكللة بدفع مساهمة المجاري من املكها وفق احكام المادة الرابعة من قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٧ .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦/١/٢٩ .

عضو  
رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
نقيب الرشدان

عضو  
رئيس ديوان التشريع  
رئيسة الوزراء  
عيسى طهاني

مندوب وزارة المالية  
المستشار القانوني  
صبيحي الحسن

حكم من الفصل



